

تحليل النصوص المنسوبة للشافعي: نص (الوسائل الدالة على المعاني) أنموذجاً

The Analysis of texts attributed to Al-Shafi'ie: The case of "Al-Wasail al-Dallah 'ala al-Ma'ani" text

Analisa teks yang dinisbahkan kepada Al-Shafi'ie: Kajian kes teks "Al-Wasail al-Dallah 'ala al-Maa'ni"

محمد بن سعيد الحويطي*

ملخص البحث:

تتمثل مشكلة هذا البحث في وجود نسبتين لجهد علمي قيم، فريق نسبه للإمام الشافعي، وفريق يرى أنه من إبداعات الجاحظ، ويأتي هذا البحث ليحقق ذلك وينسب هذا الجهد إلى صاحبه بأدلة تثبت أن مستنتجها كان عالماً بالوسائل المعينة في فهم دلالات النصوص، وأن حاجته لفهمها فهمًا صحيحاً ألزمته التعمق في دراستها حتى توصل إلى هذه الوسائل، وتكمن أهمية معرفة صاحب هذا الجهد العلمي في كون ذلك مُعيناً على لفت أنظار الباحثين المهتمين في هذا المجال لدراسة مؤلفات صاحبها الحقيقي، كل ذلك من أجل استخراج معالجات أخرى دقيقة للغة ربما توصلهم إلى اكتشاف أساليب علمية تناسب دراسة اللغة العربية، أو غيرها من اللغات الأخرى. وقد قام البحث بتحقيق نسبة (الوسائل الدالة على المعاني) إلى صاحبها بأدلة نقلية وأخرى استنتجها من نماذج تطبيقية تثبت استحضاره لها في تحليله الدلالي للنصوص، وتوصل البحث إلى أن الإمام الشافعي هو صاحب هذه الوسائل وأن الجاحظ نقلها عنه وكتبها بأسلوبه من غير أن يشير إلى مصدرها، فضلاً عن كون هذا الأمر في حد ذاته يعد دليلاً جديداً يدعم المقولة القائلة بأن علماء أصول الفقه عاجلوا مسائل لغوية علاجاً أدق من نظرائهم من علماء اللغة.

الكلمات المفتاحية: اللفظ - الإشارة - العقد - الخط - الحال.

Abstract

The problem statement of this study revolves around two claims of authorship to a valuable intellectual work of which is claimed by a group to be the work of Al-Shafi'e while the other attributed it to Al-Jahiz. The study attempts to investigate

* أستاذ مشارك، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، المملكة العربية السعودية.

أرسل المقال بتاريخ: ٢٠١٧/٣/١٦م، وقبل بتاريخ: ٢٠١٧/٩/٢٢م

the claims to attribute the work to its author with proofs that verify that its author was knowledgeable in certain methods in understanding textual meanings and that his need to understand it correctly had prompted him to dwell on its study to enable him to grasp these methods. The importance of identifying the real author this work lies in the fact that it would become a tool to attract the attention of researchers interested in this field to study compilations attributable to their author authentically to enable them to arrive at other meticulous dispositions on language which subsequently would help them discover other suitable scholarly methods relevant to the study of Arabic or other languages. The study investigates the claim of attributing the said work to its author with textual evidence concluded from practical examples which might prove its presence in the analysis of textual meaning. The study concluded that, Al-Shafi'ie was the author of these methods and that Al-Jahiz had copied it from him with his own words without indicating its source. In addition, this could also be considered as a newly emerged evidence that support the claim that the Usuli scholars had treated language issues a more in-depth manner than their language scholars colleagues.

Keywords: Word – Sign- Contract – Writing – Situation

Abstrak

Pernyataan masalah kajian ini berkisar tentang dua dakwaan keempunyaan satu hasil penulisan yang tinggi nilainya yang dibuat oleh satu kumpulan yang mengatakan ia adalah ditulis oleh Al-Shafi'ie manakala satu kumpula lain pula mendakwa ia adalah hasil tulisan Al-Jahiz. Kajian ini bertujuan untuk menyingkap dakwaan-dakwaan ini dengan bukti-bukti yang boleh mengesahkan bahawa penulis karya tersebut mestilah seorang yang berpengetahuan tentang metod-metod tertentu dalam memahami maksud tekstual dan keperluan beliau memahaminya dengan betul telah mendorong beliau untuk mendalami kajiannya untuk membolehkan beliau terus meneliti dan memahami metod-metod ini. Kepentingan untuk mengenalpasti siapakah sebenarnya penulis karya ini dapat membantu untuk menatik perhatian para penyelidik yang mendalami bidang ini untuk terus mengkaji karya-karya yang benar-benar ditulis oleh para pengarangnya untuk membolehkan mereka untuk membuat kesimpulan tentang penulisan-penulisan mendalam yang lain tentang bahasa Arab dan lain-lainnya. Kajian ini menyingkap siapakah pengarang yang lebih layak dengan mengambil kira bukti-bukti tekstual yang diambil daripada contoh-contoh yang di dalamnya terdapat unsur analisa makna tekstual. Kajian ini mendapati bahawa Al-Shafi'ie adalah calon yang lebih layak untuk dinisbahkan kepadanya karya tersebut kerana kupasannya terhadap metod-metod analisa makan tekstual dan Al-Jahiz mungkin telah megambilnya daripda beliau dan mengarangnya dengan bahasa beliau tanpa menunjukkan sumber rujukannya. Ini boleh diambil kira sebagai

satu bukti baharu yang menyokong dakwaan bahawa Ulama' Usul Fiqh telah mengkaji isu-isu bahasa dengan pendekatan yang lebih mendalam daripada kajian yang dibuat oleh sarjana dan Ulama' bahasa sendiri.

Kata kunci: Perkataan- Isyarat – Kontrak – Penulisan – Situasi

مقدمة:

معلوم أن الغاية من التخاطب بين البشر هي قضاء حوائجهم، وأن وسيلة التواصل بينهم لبلوغ هذه الغاية هي اللغة، ولن يتأتى ذلك إلا بفهم دلالاتها، ونظراً لأهمية هذا الأمر، عكف علماء اللغة قديماً على دراسة الدلالة، وقد قطع علماء العربية شوطاً طويلاً في ذلك، فنظروا إلى الوسائل التي توصل إلى المعنى، وتوصل بعضهم إلى وضع تقسيم للوسائل الدالة على المعاني، وقد نَسَبَ قوم هذا التقسيم إلى الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ)، ونسبه آخرون إلى الأديب عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) لوروده في كتابه **البيان والتبيين**.

إن الوسائل الدالة على المعاني المشار إليها في موضوع البحث هي: اللفظ، والإشارة، والعقد، والخط، والحال، وهي مذكورة في قول الجاحظ: (اعلم حفظك الله أن حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ لأن المعاني مبسوطه إلى غير غاية وممتدة إلى غير نهاية وأسماء المعاني مقصورة معدودة ومحصلة محدودة. وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد، أولها اللفظ ثم الإشارة ثم العقد ثم الخط ثم الحال وتسمى نضبة والنضبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف ولا تقصر عن تلك الدلالات، ولكل واحد من هذه الخمسة صورة بائنة من صورة صاحبها وحلية مخالفة لحلية أختها وهي التي تكشف لك عن أعيان المعاني في الجملة ثم عن حقائقها في التفسير وعن أجناسها وأقدارها وعن خاصها وعامها وعن طبقاتها في السار والضار، وعمما يكون منها لغوا بمرجا وساقطاً مطرحاً).^١

إن نسبة هذه الوسائل الخمس الدالة على المعاني للشافعي شائكة؛ إذ كل منهما عالم في فنه، فالجاحظ لا غبار عليه في سعة علمه واطلاعه وبيانه، ومثله الإمام الشافعي الذي يعد حجة في اللغة والنحو والشعر والأدب والفقه وغيرها، بشهادة علماء كبار منهم الإمام أحمد بن حنبل وابن هشام صاحب المغازي والأصمعي وأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي عثمان المازني وأبي العباس ثعلب وبشهادة الجاحظ نفسه،^٢ ومع أنّ السند الذي نُسب فيه هذا العمل إلى الشافعي متصلٌ بعلماء مشهود لهم بالعلم والصلاح، فإن تأكيد هذه النسبة يحتاج إلى أدلة أكثر تؤيد ذلك؛ لذلك عمدتُ إلى المقارنة بينهما في دراستهما لموضوع البيان وما يتعلق به؛ للتأكد من أن الجاحظ قرأ كتب الشافعي أو لم يقرأها؟ وهل اقتبس منها شيئاً؟ ولم أكتف بذلك، بل تتبعت عمل الشافعي في كتابيه **الرسالة** و**الأم** للبحث عن أدلة تثبت فهمه لهذه الدلالات، وهل لها مكان في تطبيقاته واستنباط الأحكام الشرعية بواسطتها أو لا؟ ثم ختمت البحث بما توصلت له من نتائج.

أولاً: أدلة نسبة العمل إلى الإمام الشافعي

يمكن تقسيم الأدلة التي تنسب هذا العمل إلى الشافعي إلى ثلاثة محاور، هي: أدلة نقلية، وأدلة تشابه بين كتابي الشافعي الجاحظ في موضوع البحث، وأدلة مستخرجة من مؤلفات الشافعي تثبت علمه وعمله بالوسائل الخمس الدالة على المعاني.

١. الأدلة النقلية:

أول من وجدته ينسب القول السابق للإمام الشافعي هو ابن عساكر،^٣ وسند روايته متصل بعلماء أجلاء إلى الإمام الشافعي، منهم رواة للحديث، ومنهم فقهاء. قال ابن عساكر: (أخبرنا أبو الفتح نصر الله بن محمد الفقيه^٤ أنبأنا أبو البركات المقرئ^٥ أنبأنا أبو القاسم الصيرفي^٦ أنبأنا حَمَّكان^٧ حدثنا الزبير بن عبد الواحد الأسدي^٨ حدثنا الحسن بن سفيان^٩ بنسأ حدثنا أبو ثور،^{١٠} قال: سمعت الشافعي وكان من معادن الفقه وجهابذة الألفاظ ونقاد المعاني يقول: حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ لأن المعاني مبسوبة إلى غير غاية وممدودة إلى غير نهاية وأسماء المعاني مقصورة معدودة ومحصلة محدودة وجميع أصناف الدلالات على المعاني لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تزيد ولا تنقص: أولها اللفظ ثم الإشارة ثم العقد ثم الخط ثم الذي يسمى النصبه والنصبه في الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف ولا تقصر عن تلك الدلالات. ولكل واحد من هذه الخمسة صورة مواتية من صورة صاحبها وحلية مخالفة لحلية أختها وهي التي تكشف لك من أعيان المعاني في الجملة وعن معانيها في التفسير وعن أجناسها وأفرادها وعن خاصها وعامها وعن طباعها في السار والضار وعما يكون لها بهرجا وساقطا مدحرجا).^{١١}

كما تُنسب القول أيضاً للشافعي عند غير ابن عساكر كالمقدسي في كتابه: مناقب الأئمة الأربعة،^{١٢} والذهبي في مؤلفه: سير أعلام النبلاء،^{١٣} وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام^{١٤} نقلا عن كتاب: فضائل الشافعي، لأبي علي بن حَمَّكان. والنص يكاد يتطابق بينهم، والاختلافات - إن وُجدت، تكاد تكون من سهو النساخ.^{١٥}

ثانياً: أدلة التشابه بين كتابي الشافعي الجاحظ في موضوع البحث

لا ينكر أحد مكانة الجاحظ الأدبية، ولا مكانة الشافعي العلمية، ومن ينظر في طبيعة درس كل منهما سيجد أن علم الدلالة هو محور أساسي من محاور دراسات علماء أصول الفقه، ومعلوم أيضاً أن عناية الأصوليين ببعض المباحث اللغوية فاقت في دقتها جهود علماء العربية؛^{١٦} لأسباب أهمها استنباط الأحكام الشرعية من القرآن والسنة النبوية، في حين أن الأدباء يكثر عندهم الحفظ والرواية والنسخ والإبداع البلاغي. وكان الجاحظ مشهوراً بانكبابه على دكاكين الوراقين يقرأ فيها ليل نهار، ينسخ منها ما استجوده، فلا يقع في يده كتاب إلا قرأه، وروى ابن عدي بسند متصل قولاً عن الجاحظ يمدح فيه

الإمام الشافعي، قال: (حدثني محمد بن القاسم بن سريح قال: سمعت محمد بن عبد الله العمري، يقول: سمعت الجاحظ يقول: نظرت في كتب هؤلاء النبغة الذين نبغوا، فلم أر أحسن تأليفاً من المطليبي، كأن فاه نُظِمَ درا إلى در).^{١٧} وفيما يلي أدلة التشابه بين الكتابين:

١. مقارنة بين بداية كتابي (الرسالة) و(البيان والتبيين) وتعريف كل منهما للبيان:

إن من يقارن بداية كل من كتابي (الرسالة) و(البيان والتبيين) سيجد أن الشافعي ابتداءً بعد مقدمته فوراً بباب سماه: (باب كيف البيان) وعرفه بقوله: (والبيان اسم جامع لمعاني مجتمعة الأصول متشعبة الفروع) ثم بدأ بشرح مفهومه لهذا البيان والتمثيل عليه. ومثل ذلك فعل الجاحظ، فبعد أن بدأ مقدمته الطويلة لكتابه وضع باباً سماه: (باب البيان)، قال عنه: (وكان في الحق أن يكون هذا الباب في أول هذا الكتاب ولكننا أخرناه لبعض التدبير!)^{١٨} وابتداءً هذا الباب بقوله: (قال بعض جهابذة الألفاظ ونقاد المعاني)،^{١٩} وهي العبارة نفسها التي وصف بها أبو ثور للإمام الشافعي، قال: (سمعت الشافعي وكان من معادن الفقه وجهابذة الألفاظ ونقاد المعاني).^{٢٠}

ثم نجد الجاحظ بعد عدة أسطر يعرّف البيان بقوله: (والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجب دون الضمير حتى يفضي السامع إلى حقيقته ويهجم على محموله كائناً ما كان ذلك البيان ومن أي جنس كان ذلك الدليل)،^{٢١} يلاحظ أن بداية تعريفه للبيان متطابقة مع بداية تعريف الشافعي له.

ويمكن تلخيص أوجه الشبه بين النصوص السابقة في النقاط الآتية:

- أ. تشابه كل من كتابي (الرسالة) و(البيان والتبيين) في البدء بباب (البيان) بعد مقدمة كل كتاب.
- ب. تشابه وصف أبي ثور للإمام الشافعي بأنه من (جهابذة الألفاظ ونقاد المعاني)، مع وصف الجاحظ لشخص لم يحدد اسمه.
- ج. تشابه مقدمة تعريف البيان عند الإمام الشافعي حرفياً مع تعريف الجاحظ له.

٢. مقارنة بين المفاهيم المتقاربة بين الكتابين في أحوال المعاني والوسائل المعينة لذلك:

نجد أيضاً مفاهيم متقاربة بعبارات مختلفة عن أحوال المعاني، منها قول الجاحظ في أول باب البيان: (وإنما يحيي تلك المعاني في ذكركم لها وإخبارهم عنها واستعمالهم إياها. وهذه الخصال هي التي تقرّبها من الفهم وتجلبها للعقل وتجعل الخفي منها ظاهراً والغائب شاهداً والبعيد قريباً. وهي التي تلخص الملتبس وتحل المنعقد وتجعل المهمل مقيداً والمقيد مطلقاً والمجهول معروفاً والوحشي مألوفاً والغفل موسوماً والموسوم معلوماً)؛^{٢٢} في حين قال الشافعي: (فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاماً ظاهراً يراد به العام

الظاهر، ويستغني بأول هذا منه عن آخره، وعماماً ظاهراً يراد به العام ويدخله الخاص، فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه، وعماماً ظاهراً يراد به الخاص، وظاهر يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره، فكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره، وتبتدئ الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره، وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله).^{٢٣} يمكن تلخيص بعض أوجه الشبه بين النصين السابقين في النقطتين الآتيتين:

أ. إن ما ذكره الجاحظ عن المطلق والمقيد قريبٌ في مفهومه من العام والخاص عند الشافعي.
ب. وما ذكره الجاحظ عن (الخفي الغائب البعيد وكيف يُجعل ظاهراً شاهداً قريباً)، قريبٌ في مفهومه من (الخفي الذي يظهر من سياقه أنه يراد به غير ظاهره) عند الشافعي.

وتابع الجاحظ قوله: (وعلى قدر وضوح الدلالة وصواب الإشارة وحسن الاختصار ودقة المدخل يكون إظهار المعنى وكلما كانت الدلالة أوضح وأفصح وكانت الإشارة أبين وأنور كان أنفع وأنجع، والدلالة الظاهرة على المعنى الخفي هو البيان الذي سمعت الله تبارك وتعالى يمدحه ويدعو إليه ويحث عليه وبذلك نطق القرآن وبذلك تفاخرت العرب)،^{٢٤} وكذلك تابع الشافعي قوله السابق: (فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها ... وتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ كما تعرف الإشارة ثم يكون هذا عندها من أعلى كلامها لانفراد أهل علمها به دون أهل جهالتها).^{٢٥} ويمكن استنتاج أوجه الشبه بين النصين السابقين في الآتي:

— إن البيان بالإيجاز والاقتصار وعدم التصريح باللفظ لا يؤثر في وضوح المعنى كما هو الحال في وضوح دلالة الإشارة.

— إن البيان كان مفخرة العرب ونزل القرآن معجزاً لهم فيما برعوا فيه.
كما أن قول الشافعي — السابق — في أن الإشارة دون اللفظ تعد من أعلى كلام العرب لانفراد أهل علمها به دون أهل جهالتها قريبٌ جداً مما قاله الجاحظ عن أهمية الدلالة بالإشارة بين الناس؛ إذ قال: (الإشارة واللفظ شريكان ونعم العون هي له ونعم الترجمان هي عنه وما أكثر ما تنوب عن اللفظ وما تغني عن الخط، وبعد فهل تعدو الإشارة أن تكون ذات صورة معروفة وحلية موصوفة على اختلاف في طبقاتها ودلالاتها وفي الإشارة بالطرف والحاجب وغير ذلك من الجوارح مرفق كبير ومعونة حاضرة في أمور يسرها الناس من بعض ويخفونها من الجليس وغير الجليس ولولا الإشارة لم يتفاهم الناس معنى خاص الخاص ولجهلوا هذا الباب البتة).^{٢٦} يمكن استنتاج أوجه الشبه بين النصين السابقين في الآتي:

- إن الإشارة لغة من لغات التواصل.
 - للإشارة مكانة كبيرة في التواصل عند العرب.
٣. مقارنة بين الكتابين في العلاقة بين نوعية الخطاب والمتكلمين به:

قال الجاحظ: (وكلام الناس في طبقات كما أن الناس أنفسهم في طبقات)،^{٢٧} وما قاله الجاحظ قريب جداً من قول الشافعي عن أهل العلم، وأنهم ليسوا على درج واحدة، فهم في طبقات كما أن علمهم في طبقات، قال: (والناس في العلم طبقات موقعهم من العلم بقدر درجاتهم في العلم به)،^{٢٨} وقال في موضع آخر: (وهم في العلم طبقات منهم الجامع لأكثره وإن ذهب عليه بعضه ومنهم الجامع الأقل مما جمع غيره وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمعه أكثرها دليلاً على أن يطلب علمه عند غير طبقتهم من أهل العلم بل يطلب عن نظرائه ما ذهب عليه حتى يؤتى على جميع سنن رسول الله بأبي هو وأمي فيتفرد جملة العلماء بجمعها وهو درجات فيما وعوا منها)،^{٢٩} يمكن استنتاج أوجه الشبه بين النصين السابقين في الآتي:

١. إن الناس في طبقات اجتماعية متفاوتة.

٢. اختلاف نوعية الخطاب بين فئات المجتمع مرتبط بطبقاتهم.

هذه بعض المفاهيم المتفق عليها بين الشافعي والجاحظ والمتقاربة في ترتيبها الموضوعي في النص والكتاب الواحد، والمختلفة في أسلوب عرضها، وهذا أمر بدهي لأن كل عالم يكتب بما يناسب درسه. ثالثاً: أدلة مستخرجة من مؤلفات الشافعي تثبت علمه بالوسائل الخمس الدالة على المعاني وعمله بها

إذا أردنا معرفة هل كان الشافعي فعلاً على علم بهذه الوسائل، فإن السبيل إلى ذلك قراءة كتابيه (الرسالة) و(الأم)، فيثبت للقارئ أن فيهما تطبيقاً واقعياً لها، واستخراجاً للأحكام بواسطتها، وسأكتفي بذكر مثال لكل واحدة منها يثبت وعي الشافعي لها وعمله بها.

١. الدلالة باللفظ:

قال الشافعي: (لو قال لها: أنت طالق - ولا نية له أو وهو ينوي وقوع الطلاق على ظاهر قوله. وقع الطلاق حين تكلم به)،^{٣٠} نجد هنا أن الشافعي أكد وقوع الطلاق بناءً على دلالة لفظ (طالق).

٢. الدلالة بالإشارة:

(قال الشافعي رحمه الله تعالى: فإن كان في الورثة أحرص وكان يفقه الإشارة باليمين أشير إليه بها حتى يفهم عنه أنه حلف، ثم يعطى حقه، وإن كان لا يفهم الإشارة ولا يفهم عنه أو كان معتوها أو ذاهب العقل وقف له حقه حتى يعقل، فيحلف أو يموت فتقوم ورثته مقامه)،^{٣١} من النص السابق نجد أن الشافعي جعل إشارة اليد اليمنى دالة على الحلف عند من يعقل معناها.

٣. الدلالة بالعقد:

ويقصد بالعقد الحساب، ومن أمثلة الدلالة على المعنى بالحساب: (قال الله ﷻ ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما ترك إن كان له ولد فإن لم يكن له ولد وورثه أبواه فلأمه الثلث فإن كان له أخوة فلامه

{السدس} [سورة النساء، الآية ١١] وقال {ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد فإن كان لهن ولد فلکم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية توصون بها أو دين وإن كان رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله والله عليم حلیم} [سورة النساء، الآية ١٢] فاستغنى بالتنزيل في هذا عن خبر غيره، ثم كان لله فيه شرط أن يكون بعد الوصية والدين، فدل الخبر على أن لا يجاوز بالوصية الثلث).^{٣٢} نجد من النص السابق أن الشافعي توصل بالحساب إلى حكم فقهي لم يُذكر نصاً في الآية.

٤. الدلالة بالخط:

هذا المثال يجمع بين الدلالة بالكتابة والدلالة بالإشارة، قال الشافعي: (إذا طلق الأخرس امرأته بكتاب أو إشارة تعقل لزمه الطلاق وكذلك إذا راجعها بكتاب له أو إشارة تعقل لزمته الرجعة، وإذا مرض الرجل فخبيل لسانه فهو كالأخرس في الرجعة والطلاق وإذا أشار إشارة تعقل أو كتب كتاباً لزمها الطلاق وألزمته له الرجعة ولو لم يخبيل ولكنه ضعف عن الكلام فأشار بطلاق أو برجعة إشارة تعقل أو كتب كتاباً يعقل كانت رجعة حتى يعقل فيقول لم تكن رجعة فتبرأ منه بالطلاق الأول)،^{٣٣} نجد من النص السابق أن الشافعي توصل إلى حكم الطلاق والرجعة بدلالة الكتابة.

٥. الدلالة بالحال:

قال الشافعي في باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه: (وجدنا الدلالة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه إذا كانت المرأة راضية، قال: ورضاها إن كانت ثيباً أن تأذن بالنكاح بنعم، وإن كانت بكرًا أن تسكت فيكون ذلك إذنها)،^{٣٤} نجد من النص السابق أن الشافعي توصل إلى أن موافقة البكر على النكاح يكون بدلالة حالها وهو السكوت حياءً.

الخاتمة:

مما سبق يرجح الباحث أن الإمام الشافعي هو واضع تصنيف الوسائل الخمس الدالة على المعاني، وأن الجاحظ اقتباسها منه، وذلك استناداً على الآتي:

١. شهادة أبي ثور بسماعها عن الشافعي واتصال السند إلى ابن عساكر.
٢. التقارب الكبير في المفاهيم الخاصة بأسس البيان بين الشافعي والجاحظ مع التقارب في ترتيبها الموضوعي في النص الواحد والكتاب الواحد، وإن اختلف أسلوب عرضها.
٣. شهادة الجاحظ بإعجابه بكتابات الشافعي.

٤. اعتراف الجاحظ بأن تأخير باب البيان كان لغرض ما، ولم أجده يصرح بهذا الغرض.
٥. إن فهم الشافعي ووعيه وتطبيقه لهذه الوسائل واضح في تعامله مع النصوص لاستخراج الأحكام الشرعية من خلالها.
٦. إن حاجة علماء الفقه لمثل هذه الوسائل أكبر من حاجة الأدباء لها.
٧. ليست هناك فائدة دينية مرجوة من إصاق قول كهذا بالشافعي.
٨. إن عدم ورود النص في كتب الشافعي لا يمنع نسبته إليه؛ إذ لعله كان في النسخة الأولى من كتابه (الرسالة)، قبل وضعه لهذه النسخة التي بين أيدينا، أو في كتبه التي لم تصلنا أو مما أملاه على بعض طلبته.
٩. إن طبيعة التخصص العلمي للفقهاء تُلزمهم بمعرفة هذه الوسائل، في حين أنها ليست ملزمة للأدباء.

هوامش البحث:

- ^١ الجاحظ، عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، ط٧، تحقيق: عبد السلام هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م)، ج١، ص٧٦.
- ^٢ انظر: البيهقي، أحمد بن الحسين، **مناقب الشافعي**، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط١، (القاهرة: دار التراث، ١٩٧٠م)، ج٢، ص٤١ وما بعدها.
- ^٣ هو أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين (٤٩٩هـ/٥٧١هـ)، حدث ببغداد والحجاز وأصبهان ونيسابور. وكان فهماً حافظاً متقناً ذكياً بصيراً، لا يلحق شأوه، ولا يشق غباره، ولا كان له نظير في زمانه، له مؤلفات عدة، كان يسمى شعلة نار من توقده وذكائه وحسن إدراكه؛ انظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، ط١، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م)، ج٢٠، ص٥٥٤.
- ^٤ هو أبو الفتح نصر الله بن محمد بن عبد القوي، المصيصي الشافعي (٤٤٨هـ/٥٤٢هـ)، شيخ دمشق، إمام مفت، فقيه أصولي، متكلم، دين خير، حدث عنه القاسم بن عساكر، انتهى إليه علو الإسناد بدمشق، كان متصلباً في السنة، حسن الصلاة، متجنباً أبواب السلاطين؛ انظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، ج٢٠، ص١١٨.
- ^٥ هو أبو البركات أحمد بن عبد الله بن علي بن طائوس المقرئ (٤١٣هـ/٤٩٢هـ)، نزيل دمشق ثقة حاذق مجود؛ انظر: ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، **غاية النهاية في طبقات القراء**، ط١، تحقيق: ج. برجستراسر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٦م)، ج١، ص٧١.
- ^٦ هو عبيد الله بن أحمد بن عثمان، أبو القاسم الصيرفي (٣٥٥هـ/٤٣٥هـ)، كان من محور الرواية، وأحد المعينين بالحديث والجامعين له، شيخ مقرئ مع صدق واستقامة ودوام تلاوة. له المصنفات الكبار؛ انظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، ج١٧، ص٥٧٨.

^٧ هو أبو علي الحسن بن الحسين بن حكان الهمداني (٤٠٥ هـ / ١٠٠٠ هـ)، من فقهاء الشافعية، مؤرخ، محدث؛ انظر: البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، **تاريخ مدينة السلام**، ط ١، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠١م)، ج ٨، ص ٢٥٤.

^٨ هو الحافظ المتقن الإمام أبو عبد الله الزبير بن عبد الواحد بن محمد بن زكريا الأسترآباذي (٣٤٧ هـ / ١٠٠٠ هـ)، وكان من الصالحين المذكورين، كان حافظاً متقناً؛ انظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٥، ص ٥٧٠.

^٩ هو الحسن بن سفيان بن عامر الحافظ الإمام أبو العباس الشيباني النسوي. (٢١٣ هـ / ٣٠٣ هـ)، شيخ خراسان، صاحب المسند الكبير والأربعين، وسمع كتاب السنن من أبي ثور، وتفقه عليه وكان يفتي بمذهبه، وقال ابن حبان: كان الحسن ممن رحل وصنف وحدث على تيقظ مع صحة الديانة والصلابة في السنة؛ انظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، **تذكرة الحفاظ**، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ج ٢، ص ٧٠٣؛ وانظر أيضاً: الزركلي، خير الدين، **الأعلام**، ط ١٥، (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٢م)، ج ٢، ص ١٩٢.

^{١٠} أبو ثور إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي (١٧٠ هـ / ٢٤٠ هـ)، صاحب الإمام الشافعي ومفتي العراق. قال ابن حبان: كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً، قال النسائي: ثقة مأمون، أحد الفقهاء، صنف الكتب وفتح على السنن، وذبح عنها؛ انظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٢، ص ٧٢.

^{١١} ابن عساکر، أبو القاسم علي بن الحسن، **تاريخ دمشق**، ط ١، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر العمري، (بيروت: دار الفكر، ١٩٩٧م)، ج ٥١، ص ٣٥٦.

^{١٢} انظر: المقدسي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، **مناقب الأئمة الأربعة**، ط ١، تحقيق: سليمان مسلم الحرش، (الرياض: دار المؤيد، ١٩٩٥م)، ص ١٢١.

^{١٣} انظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، ج ١٠، ص ٥٢.

^{١٤} انظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، ط ١، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٩١م)، ج ١٤، ص ٣٢٥.

^{١٥} من الأمثلة على ذلك ما ذكره محقق كتاب **البيان والتبيين** أنه في إحدى النسخ وردت كلمة (لهواً) بدلاً من (لغواً) وعدها المحقق تحريفاً، و(لهواً) مذكورة في النصوص المنسوبة للشافعي.

^{١٦} انظر: الجويني، إمام الحرمين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله، **البرهان في أصول الفقه**، ط ٢، تحقيق: عبد العظيم الديب، (القاهرة: دار الأنصار، ١٩٧٩م)، ج ١، ص ١٦٩؛ وانظر أيضاً: العلمي، عبد الحميد، **منهج الدرس الدلالي عند الشاطبي**، (الرباط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ٢٠٠١م)، ص ٢١٢ وما بعدها.

^{١٧} ابن عدي، أبو أحمد عبد الله الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٧م)، ج ١، ص ٢٠٦. وذكر ابن حجر مقولة الجاحظ هذه بصيغة أخرى، قائلاً: (وقال الجاحظ: نظرت في كتب الشافعي فإذا هو دثر منظوم، لم أر أحسن تأليفاً منه)؛ ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني، **تهذيب التهذيب**، اعتناء: إبراهيم الزبيق وعادل مرشد، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٨م)، ج ٣، ص ٤٩٩، وقال ابن عساکر: (أخبرنا أبو القاسم إسماعيل بن أحمد أنبأنا أبو القاسم بن مسعدة أنبأنا حمزة بن يوسف أنبأنا أبو أحمد بن عدي حدثني محمد بن القاسم بن سريح قال سمعت محمد بن عبد الله المعمرى يقول: سمعت الجاحظ يقول: نظرت في كتب هؤلاء النبعة الذين نبغوا فلم أر أحسن تأليفاً من المطلبي كأن فاه نظم دراً إلى در)، ابن عساکر، أبو القاسم علي بن الحسن، **تاريخ دمشق**، ج ٥١، ص ٣٧٠؛ وانظر أيضاً: ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني، في **مناقب الإمام الشافعي توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس**، ط ١، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٦م)، ص ٩٤؛ والرازي، فخر الدين محمد بن عمر، **مناقب الإمام الشافعي**، ط ١، تحقيق: أحمد حجازي السقا، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٦م)، ص ٢٣٩.

- ^{١٨} الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، ج ١، ص ٧٦.
- ^{١٩} المرجع السابق، ج ١، ص ٧٥.
- ^{٢٠} الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت)، ص ٥٢.
- ^{٢١} الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، ج ١، ص ٧٦.
- ^{٢٢} المرجع السابق، ج ١، ص ٧٥.
- ^{٢٣} الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، ص ٥١.
- ^{٢٤} الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، ج ١، ص ٧٥.
- ^{٢٥} الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، ص ٥٢.
- ^{٢٦} الجاحظ، عمرو بن بحر، البيان والتبيين، ج ١، ص ٧٨.
- ^{٢٧} المرجع السابق، ج ١، ص ١٤٤.
- ^{٢٨} الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، ص ١٩.
- ^{٢٩} المرجع السابق، ص ٤٣.
- ^{٣٠} الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، صححه: محمد زهري النجار، ط ١، (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٦١م)، ج ٥، ص ١٨٢.
- ^{٣١} المرجع السابق، ج ٦، ص ٢٥٧.
- ^{٣٢} الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، ص ٢٩. ومن الأمثلة أيضاً: قال الشافعي في ما جاء في عدد ما يجل من الحرائر والإماء وما تحل به الفروج بعد أن ذكر قوله تعالى: ﴿قد علمنا ما فرضنا عليهم في أزواجهم وما ملكت أيمانهم﴾، وقوله تعالى: (والذين هم لفروجهم حافظون * إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين) وقوله تعالى: ﴿فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم﴾، قال: (فأطلق الله عز وجل ما ملكت الأيمان فلم يجد فيهن حد ينتهي إليه فللرجل أن يتسرى كم شاء ولا اختلاف علمته بين أحد في هذا، وانتهى ما أحل الله بالنكاح إلى أربع ودلت سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة عن الله عز وجل على أن انتهاه إلى أربع تحريماً منه؛ لأن يجمع أحد غير النبي صلى الله عليه وسلم بين أكثر من أربع، لا أنه يحرم أن ينكح في عمره أكثر من أربع إذا كن متفرقات ما لم يجمع بين أكثر منهن، ولأنه أباح الأربع وحرّم الجميع بين أكثر منهن فقال لغيلان بن سلمة ونوفل بن معاوية وغيرهما وأسلموا وعندهم أكثر من أربع (أمسك أربع وفارق، سائرهن)؛ الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، ج ٥، ص ١٤٥، وكذلك (أخبرنا عبد المجيد عن ابن جريج عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم إلا في الآخرة منهن، فقلت للشافعي: فما معنى هذا؟ فقال: هذه نافلة تسع أن يوتر بواحدة وأكثر ونختار ما وصفت من غير أن نضيف غيره)؛ الشافعي، الأم، ج ١، ص ١٤٠. جواب الشافعي بالعدد تسعة كان بعد حسابه لدلالة (يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم إلا في الآخرة منهن).

^{٣٣} المرجع السابق، ج ٥، ص ٢٤٥.

^{٣٤} المرجع السابق نفسه، ج ٥، ص ١٦٢.

References

المراجع

Al-'alami, 'abd al-Ḥamīd, *Manhaj al-Dars al-Dilāliy 'inda al-Shāṭibiy*, (Rabat: Wazarah al-'awqāf Wa al-Shu'ūn al-'islāmiyyah, 2001).

- Al-Baghdadi, 'abu Bakr 'ahmed Bin 'ali, *Tarīkh Madinah al-Salām*, Taḥqīq: Bashar 'awad Ma'rūf, 1st Edition, (Beirut: Dār al-Gharb al-'islāmiyy, 2001).
- Al-Baihaqi, 'ahmed Bin al-Ḥussein, *Manāqib al-Shāfi'iy*, Taḥqīq: al-Saiyid 'ahmed Ṣaqr, 1st Edition, (Cairo: Dār al-Turāth, 1970).
- Al-Jahiz, 'amr Bin Baḥr, *al-Bayān Wa al-Tabiyīn*, Taḥqīq: 'abd al-Salām Harūn, 7th edition, (Cairo: Maktabah al-Khanji, 1998).
- Al-Juwaini, 'imām al-Ḥaramīn 'abi al-Ma'ālī 'abd al-Malik Bin 'abdu Allah, *al-Burhān Fī 'uṣūl al-Fiqh*, Taḥqīq: 'bd al-'aīm al-Dīb, 2nd Edition, (Cairo: Dār al-'anṣār, 1979).
- Al-Maqdisi, 'abu 'abd Allah Moḥammad Bin 'ahmed, *Manāqib al-'a'immaḥ al-'arba'ah*, 1st Edition, Taḥqīq: Suliman Muslim al-Ḥarsh, (Riyad: Dār al-Mu'aiyid, 1995).
- Al-Rāzi, Fakhr al-Dīn Moḥammad Bin 'umar, *Manāqib al-'imām al-Shāfi'iy*, 1st Edition, Taḥqīq: 'ahmed Ḥijāzi al-Saqqa, (Cairo: Maktabah al-Kulliyāt al-az'hariyyah, 1986).
- Al-Shāfi'iy, Moḥammad Bin 'idrīs, *al-Risālah*, (Beirut: Dār al-Kutub al-'ilmiyyah, No. date).
- Al-Shāfi'iy, Moḥammad Bin 'idrīs, *al-'um*, 1st Edition, Ṣaḥḥaḥahu: Moḥammad Zuhdi al-Najjar, (Cairo: Maktabah al-Kulliyāt al-az'hariyyah, 1961).
- Al-Thahabi, Shamsuldīn Moḥammad Bin 'ahmed, *Siyar 'a'lām al-Nubalā'*, 1st Edition, Taḥqīq: Shu'aib al-'arna'ūṭ Wa Moḥammad Na'im, (Beirut: Mu'assash al-Risālah, 1985).
- Al-Thahabi, Shamsuldīn Moḥammad Bin 'ahmed, *Tārīkh al-'islām Wa Wafayāāt al-Mashahīr Wa al-'a'lām*, 1st Edition, Taḥqīq: 'umar 'abd al-Salām Tadmuri, (Beirut: Dār al-Kitā al-'arabiyy, 1991).
- Al-Thahabi, Shamsuldīn Moḥammad Bin 'ahmed, *Tathkirah al-Ḥuffāz*, (Beirut: Dār al-Kutub al-'ilmiyyah No. date).
- Al-Zirakli, Khairu al-Dīn, *al-'a'lām*, 15th Edition, (Beirut: Dār al-'ilm Lilmalayīn, 2002).

Ibn 'adi, 'au al-qāsim 'ali Bin 'abd Allah al-Jurjāni, *al-Kāmil Fī Du'afā' al-Rijāl*, Taḥqīq: 'ādil 'aḥmed 'abd al-Mawjūd Wa 'ali Moḥammad Mu'awwad, (Beirut: Dār al-Kutub al-'ilmiyyah, 1997).

Ibn al-Jazari, Shamsuldiin 'abu al-Khīr Moḥammad Bin Moḥammad, *Ghayah al-Nihāyah Fī Ṭabqāt al-Qurrā'*, Taḥqīq: G. Berghstrasher, 1st Edition, (Beirut: Dār al-Kutub al-'ilmiyyah, 2006).

Ibn 'asākir, 'abu al-Qāsim 'ali Bin al-Ḥasan, *Tārīkh Dimashq*, 1st Edition, Taḥqīq: Muḥib al-Dīn 'abu Sa'īd 'amr al-'amūri, (Beirut: Dr al-Fikr, 1997).

Ibn Ḥijr, Shihab al-Dīn 'aḥmed Bin 'ali, al-'asqalāni, *Taḥthīb al- Taḥthīb*, Taḥqīq: 'ibrahīm al-Zaibaq Wa 'ādil Murshid, (Beirut: Mu'assash al-Risālah, 2008).

Ibn Ḥijr, Shihab al-Dīn 'aḥmed Bin 'ali, *Fī Manāqīb al-'imām al-Shāfī'iy Tawali al-Ta'sīs Lima'āli Moḥammad Bin 'idrīs*, Taḥqīq: 'abu al-Fidā' 'abdu Allah al-qāḍī, 1st Edition, (Beirut: Dār al-Kutub al-'ilmiyyah, 1986).